الفصل الرابع

أثر جماعات الضغط على تكافؤ الفرص التعليمية

الفصل الرابع

أثر جماعات الضغط على تكافؤ الفرص التعليمية

تستعرض الدراسة من خلال هذا الفصل أثر الأشكال التـــى أوجدتـــها جماعـــات الضغط على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك من خلال العناصر الآتية :

أولا : ــ مدارس اللغات وتكافؤ الفرص التعليمية
ثانيا : ــ الشهادات المعادلة وتكافؤ الفرص التعليمية
ثالثا : ــ الشهادات الأجنبية
رابعا: ــ التعليم العالى الخاص ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

الفصل الرابع

أثر جماعات الضغط على تكافؤ الفرص التعليمية

مقدمـــة

استعرضت الدراسة من خلال الفصل السابق تلك الأشكال التى أوجدتها جماعات الضغط فى مصر وساهمت فى انتشارها وأهمها :

- التعليم الخاص للغات .
- الشهادات المعادلة .
- الجامعات الأجنبية .
- الجامعة الخاصة .

وتستعرض الدراسة من خلال هذا الفصل أثر تلك الأشكال على تحقيـــق مبـــدأ تكـــافؤ الفرص التعليمية فى مصر ، حيث يتطلب تحقيق هذا المبدأ أن تتيـــح الدولـــة فـــرص تعليمية متكافئة لكل أبنائها ، بصرف النظر عن وضعهم الطبقى فى المجتمع ، ولا يعنى ذلك مجرد فتح أبواب المدارس وتيسير الدخول لها لكل المتعلمين فى مختلف المنـــاطق المحلية ، بل لابد إلى جانب ذلك من تقديم كافة الخدمات التعليميـــة المختلفـــة بنفـــس المستويات بحيث تصبح القدرات العقلية للفرد هى الفيصل النهائى للارتقاء فى الســـلم التعليمى وليس وضعه الطبقى .

وسوف تستعرض الدراسة تلك الأشكال ومدى تأثيرهـــا علـــى مبـــدأ تكـــافؤ الفـــرص التعليمية .

التعليم الخاص

يقصد بالتعليم الخاص بمصروفات هو " كل منشأة غير حكومية تقوم أصـــلا أو بصفة فرعية بالتربية والتعليم والإعداد المهنى ، أو يأتى ناحية من نواحى التعليم العـــام أو الفنى قبل مرحلة التعليم الجامعى " .[١]

وتنقسم المدارس الخاصة إلى :

أ – مدارس يتم فيها الدراسة باللغة الأجنبية فى المـــواد غـــير القوميـــة مثـــل العلـــوم والرياضيات .

ب – مدارس يتم فيها الدراسة باللغة العربية مع العناية بتدريس اللغة الأجنبية الأولى فى جميع المراحل .

- مدارس أجنبية تسير وفق المناهج الرسمية بمستوى رفيع فى اللغات .
- مدارس أجنبية تسير وفق المناهج الرسمية تماما .

---

[١] – قانون التعليم الخاص رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٣ ، (مرجع سابق)

- مدارس أجنبية تسير وفق مناهج أجنبية .[١]

ويعتبر هذا التقسيم هو التقسيم الرسمى للمدارس الخاصة فى مصر حسب القانون.
وإلى جانب ذلك يوجد تقسيم آخر للمدارس الخاصة وهو التقسيم الواقعى الذى نتج عن ظاهرة التوسع فى التعليم الخاص والتى نتجت عن الاستجابة لزيادة الطلب عليها من قبل الفئات العليا فى الدخل ولاسيما من حققوا الثراء بفعل الهجرة الخارجية أو من خلال آليات الحراك التى أتاحتها سياسة الانفتاح الاقتصادى .[٢]

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى دخول رأس المال الخاص فى ذلك الميدان للاستثمار والذى مثل معا جماعات ضغط فى هذا المجال كما سبق الاشارة فى الفصل السابق وتنقسم المدارس الخاصة من هذا المنطلق إلى :

١ – مدارس خاصة منخفضة التكاليف (مدارس يتم فيها الدراسة باللغة العربية مع العناية بتدريس اللغة الأجنبية الأولى فى جميع المراحل) وتتراوح مصاريف هذه المدارس بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ جنية مصري .

٢ – مدارس مرتفعة التكاليف (وهى المدارس التى يتم فيها التعليم باللغات الأجنبية فى المواد غير القومية مثل العلوم والرياضيات) وتنقسم إلى:

أ – مدارس مرتفعة التكاليف نسبيا ، وهى مدارس اللغات القديمة أو تلك التى نشأت فى بداية التوسع فى التعليم الخاص وتتراوح مصروفاتها بين ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنية مصرى .

ب – مدارس أكثر إرتفاعا فى التكاليف (التعليم السياحى) وهذه المدارس انتشرت فى مصر منذ بداية التسعينات وتتراوح مصروفاتها ما بين ٦٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ جنية مصرى وتنشر اعلاناتها على النحو الآتى (مدارس ... للغات ومدرسة ... البريطانية ، تعلن المدرسة عن فتح باب القبول من الآن لجميع المراحل التعليمية من قبل الحضانة وحتى الثانوية وشهادة ال G.C.E ، هيئة التدريس أكبر تجمع من الأساتذة الجامعيين ذوى الكفاءة والخبرة العالية ، امكانيات المدرسة : حمامات سباحة ، ملاعب ضخمة ، خيل ...الخ) وعادة ما يعقب هذا فى نهاية الاعلان "وهذه المدارس لأبناء الصفوة ".[٣]

ج – مدارس ذات تكاليف باهظة ، وهى المدارس الأجنبية التى تسير وفق مناهج أجنبية (المدارس الأمريكية على سبيل المثال) تتراوح مصروفاتها بين ١٠ إلى ٢٠ ألف دولار أمريكى ، وهذا النوع من المدارس ظهر منذ منتصف التسعينات وما يزال يشمل عدد قليل من المدارس .[٤]

---

[١] – قانون التعليم الخاص ،(المرجع السابق)

[٢] – عبد السلام نويرة ، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٢ ، ص٢٦٨

[٣] – نموذج من اعلانات المدارس الحديدة ، جريدة الأهرام ، ٢٨ / ٦ / ١٩٩٨ ، ص٣٧

[٤] – هذا التقسيم قامت به الباحثة من حلال ما توافر من معلومات عن مصاريف المدارس حيث تعمل فى هدا الحقل وهده المصروفات لعام ١٩٩٧ – ١٩٩٨

أولا : ــ مدارس اللغات وتكافؤ الفرص التعليمية

ان المدرسة هى المكان الذى تتكون فيه عقول الصغار وتتطور فيه أفكارهم وفيها يتعلمون قيمهم الاجتماعية ويتشكل فيها سلوكهم الاجتماعى ، ولذلك فان البيئة المدرسية المناسبة تسمح بتطور شخصية التلاميذ بشكل ايجابى ، كما انها تسهم فى رفع مستواهم التعليمى ، والبيئة المدرسية الغير مناسبة تعطى نتائج عكسية . [١]

وتعد مدارس اللغات نموذجا ايجابيا للبيئة المناسبة حيث توافرت فى هذه المدارس منذ نشأتها عوامل التميز فى العملية التعليمية ، فلقد تميزت هذه المدارس من حيث السمعة العلمية والامكانيات الضخمة والمبانى والأدوات والملاعب ، بالاضافة إلى استخدامها للأساليب المتقدمة فى العملية التعليمية ، مع الاهتمام بالجانب الخلقى للتلاميذ . [٢]

ويضاف إلى ذلك أن هذه المدارس تتميز بالكثافة المنخفضة للفصول ، كما أنها تحرص على أن تضم كل المراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى ما قبل الالتحاق بالجامعة ، فهى تستقبل التلميذ طفلا ، ثم يأخذ فى النمو من مرحلة بعد مرحلة فى معهد تعليمى واحد يسوده مناخ تربوى وتعليمى معين ، حيث تؤدى الخدمة بالوسائل الخاصة بهذا المعهد وهذا اتجاة تربوى له أهميته فى عملية التربية وعملية التعليم . [٣]

واذا أضيف إلى ذلك تلك القواعد غير المكتوبة التى تضعها مدارس اللغات لاختيار نوعيات معينة من التلاميذ ، بحيث يتوافر فى الأطفال المقبولين شروط معينة أهمها مستوى اقتصادى واجتماعى مرتفع ، والمستوى الثقافى والمهنى للآباء والأمهات، وبذلك يصبح هناك منهج ظاهرى تسير عليه وفق برامج الوزارة "ومنهج خفى وهو الخصائص التى تتميز بها بيئة كل مدرسة وتتضمن القواعد غير المكتوبة والتى تحكم كيفية تعلم الأطفال " . [٤] وبذلك تتكامل الظروف المناسبة للتنشئة ، فهناك مستوى اقتصادى واجتماعى مرتفع وامكانيات تعليمية وبيئة تربوية مناسبة تمنحها هذه المدارس للتلاميذ مما يسمح لهم بنمو عقولهم وتتطور أفكارهم بشكل ايجابى ، وبذلك تعتبر مدارس اللغات أكثر مدارس مصر تميزا ، فهى تؤدى الخدمة التعليمية بطرق تختلف عن غيرها من المدارس الأخرى سواء الرسمية أو الخاصة ، وقد انعكس ذلك على نتائج هذه المدارس خاصة فى نتائج امتحانات الشهادات العامة حيث تحقق أعلى نسبة للنجاح . [٥] حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة نجاح الطلاب فى الشهادات العامة فى

---

١ – Morris Christine , Pressure groups and the politicsof education (op.cit) , p1

٢ – محمد عبد القادر ، التنبؤ بمستوى التحصيل من خلال علاقته ببعض العوامل والمتغيرات ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة المنصورة ن كلية التربية ، ١٩٧٩ ، ص٦٦

٣ –سالم حسن على ، التعليم فى مدارس اللغات ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٧ ، ١٠٨

٣ – ٣ فتحى سرور ، كلمة وزير التعليم فى عيد التعليم الخاص ، مجلة التعليم الخاص ، تصدرها جمعية أصحاب المدارس الخاصة ، ع٢٤ ، مايو ١٩٩٠، ص١١

٤ – سامية السعيد باغوغو ، سياسة القبول بالتعليم الجامعى ومدى تحقيقها لتكافؤ الفرص التعليمية ، دراسة ميدانية على جامعة طنطا ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة طنطا ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٨

٥ – الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ، بيانات وزارة التربية والتعليم لنتائج الامتحانات للعام الدراسى ١٩٩٥ /١٩٩٦

مدارس اللغات بالنسبة إلى المدارس الحكومية ، فنسبة النجاح فى الشهادة الابتدائية ٩٩,٨ % فى مدارس اللغات مقابل ٨٥,٤% فى المدارس الحكومية ، فى الشهادة الاعدادية ٩٨,٦ % فى مدارس اللغات مقابل ٨٥,٥ % فى المدارس الحكومية ، فى الثانوية العامة ٩٧,١ % فى مدارس اللغات مقابل ٨٩ % فى المدارس الحكومية .[١]

ويقابل ذلك فى المدارس الحكومية حيث تواجه العملية التعليمية عددا من المشكلات التربوية منها :

- أشار وزير التربية والتعليم إلى تدهور العملية التعليمية فى المدارس الحكومية طوال فترة الثمانينيات نتيجة لقصور المبانى التعليمية ، وللكثافة العالية ، وتحميل الفصول أكبر من طاقاتها ، حيث وصل فى بعض الحيان إلى مائة تلميذ .[٢] بالاضافة إلى تعدد الفترات التى وصلت إلى اربع فترات مما أدى إلى التدهور التام فى العملية التعليمية .[٣] لقد كان ذلك تعليقا على العملية التعليمية حتى بداية التسعينيات ، ومازالت هذه الحالة حتى الوقت الحاضر مما يدل على ذلك.
- تشير بيانات تقرير التنمية البشرية لمصر إلى انخفاض جودة التعليم فى المدارس الحكومية ، حيث وصلت نسبة الأبنية غير الصالحة من الناحية التربوية عام ١٩٩٢ إلى ٤٥ % فى محافظة القاهرة ، ٥١ % محافظات الوجه البحرى ،٢٧ % فى محافظات الوجه القبلى ، والنسبة المئوية فى مصر ٤٠% من المبانى المدرسية غير صالحة من الناحية التربوية .[٤]

- كما تشير البيانات إلى وجود قصور فى الأبنية المدرسية حيث ان ٤٩% من هذه الأبنية غير صالح لاستخدام معظمها مع عدم وجود دورات مياة ، ملاعب ، مياة نقية ، كهرباء ، ...الخ .[٥]

- كما يشير تقرير المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ١٩٩٧ ، حيث تضمن صورة واقعية لحالة التعليم الحكومى فى مصر إلى أن حالة ٥٠% من المدارس لا تصلح بكل المعايير لتقديم الخدمة التعليمية الناجحة لان :
  - معظم المدارس بالمدن الكبرى تعمل فترتين .
  - ارتفاع متوسط كثافة الفصول مما أثر على التحصيل الدراسى .
  - عدم صلاحية المرافق والتجهيزات المدرسية .
  - ضعف المراقبة للعملية التعليمية اذ تغفل الادارة المدرسية دورها فى تقويم نمو التلاميذ التحصيلى والاجتماعى والأخلاقى .[٦]

---

١ – فتحى سرور ، كلمة ألقاها فى ندوة مشكلات ديموقراطية التعليم ، رابطة التربية الحديثة ، ١٣ / ٣ / ١٩٨٧ ، مجلة دراسات تربوية ، يونية ١٩٨٧ ، ص١١

٣ – حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٨

٤ – تقرير التنمية البشرية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٤٩

٥ – The Current status of pre-university education and its regional disparity in Egypt , Cairo Demographic center , 1994 , p118

٦ – المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، تقرير عن التعليم فى مصر ، القاهرة ١٩٩٧

كما تشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن نسبة المدارس الحكومية التى تشمل اليوم الكامل تمثل ٣٥ % فى المرحلة الابتدائية ، ٣٣% فى المرحلة الاعدادية ٦٠% من المرحلة الثانوية .[١]

وبذلك لا توفر هذه البيئة مناخا مناسبا لتكوين عقول الصغار ، عكس البيئة التى توفرها مدارس اللغات ، وفى هذا الصدد يمكن القول أن اكتساب الثقافة داخل المدرسة أو التفاعل معها لم يعد ميسورا ومتاحا أمام الجميع بنفس القدر الذى يتاح به أمام أبناء القادرين .[٢] ان تكافؤ الفرص التعليمية لا يعنى فقط المساواة فى الالتحاق بل وعدم التحيز فيه بسبب القدرة المالية .[٣] كما يدعو تكافؤ الفرص إلى أن يعامل كل فرد فى المجتمع أو المدرسة بالتساوى مع الآخرين وذلك بتوفير نفس المستويات الدراسية .[٤]

وبذلك يعنى انتشار مدارس اللغات واقتصارها على فئات معينة تقدم اليهم خدمة متميزة مظهر هام من مظاهر اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من حيث الامكانيات المتاحة للتلاميذ ، ولا يقتصر مبدأ عدم تكافؤ الفرص على الامكانيات التعليمية فقط ولكن هنلك العديد من المظاهر الأخرى .

فالانتشار المطرد فى نمو هذه المدارس والاقبال عليها أتاح لأبناء القادرين الهروب من قواعد القبول بالتعليم الرسمى ، فلقد نجح أصحاب المدارس الخاصة فى خفض سن الالتحاق بالمدارس الخاصة عن المدارس الحكومية .[٥]

وهذا يعنى ان بعض التلاميذ الذين يملك أولياء أمورهم الامكانيات المادية يسبقون أقرانهم فى نفس المرحلة العمرية فى السلم التعليمى ، كما لا يخضع التلاميذ فى مدارس اللغات للقواعد التى تضعها الدولة للانتقال من مرحلة لأخرى حيث يتم قبول النلجحين فى شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى فى الدورين الأول والثانى (دون شوط المجموع) بشرط امتحانهم فى المستوى الرفيع للغة الأجنبية الأولى ٥٠% واللغة الأجنبية الثانية ٤٠ % على الأقل .[٦]

بينما يطالب تلاميذ المدارس الحكومية بالحصول على مجموع لا يقل عن (٧٥% عادة) فى الدور الأول فقط كشرط للالتحاق بالمرحلة الثانوية ، وهذا يعنى أن الالتحاق بالتعليم الثانوى العام الذى يعتمد على المجموع بالنسبة لطلاب المدارس الحكومية يتيح الفرصة للقادرين ماديا ليأخذوا فرصتهم فى التعليم إلى أقصى ما يمكن طبقا لقدراتهم المالية وليس طبقا لمقدرتهم واستعداداتهم الخاصة لنوع التعليم الذى يلتحقون به ، وهذا يعنى أن القادر ماديا يجد الطريق أمامه مفتوحا لمواصلة التعليم فيما هو مغلق أمام من يتساوون معه فى القدرة الذهنية ولكنهم غير قادرين ماليا .[٧] وقد انعكس ذلك بشكل واضح على فرص الالتحاق بالجامعة فالى جانب ما تتميز به مدارس اللغات من

---

١ – الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ، احصاءات التعليم قبل الجامعى ١٩٩٧ – ١٩٩٨

٢ – السيد محمد الرامخ ، التحليل السيسيولوجى لبنية المجتمع المصرى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٩٧ ، ص٢٦٠

٣ – المجالس المتخصصة ، ١٩٩٣ ، ص٣٣٠

٤ – Husen Torsten , The School in Question , Oxford university , press Oxford , 1979 , p74

٥ – انظر الفصل السابق ، ص

٦ – صلاح بشر المراغى ، دليل التعليم الخاص ، مطابع رور اليوسف الجديد ، ١٩٩٦ ، ص٢٣

٧ – سعودى عبد الظاهر ، تكافؤ الفرص التعليمية (مرجع سابق) ، ص١٠٤

امكانيات فى العملية التعليمية وما تميز به الطلاب من توافر الامكانيات المادية فهناك اتاحة الفرص أمام تلاميذ مدارس اللغات فى الحصول على نسبة اضافية من المستوى الرفيع التى تمثل أكبر دليل على وجود تمايز فالتلميذ فى المدرسة الأجنبية يتمتع بفرص أفضل فى الحصول على نسبة اضافية فوق المجموع من خلال المستوى الخاص للغة الأجنبية بينما زميله فى التعليم الحكومى محروم من هذا الامتياز .[١]
وتشير معظم الدراسات إلى زيادة فرص طلاب مدارس اللغات للدخول إلى الجامعة بنسبة تفوق المدارس الحكومية .[٢]
بل ان فرص الالتحاق بالجامعة من خلال مدارس اللغات يصل إلى أكثر من ثلاثة أمثال التعليم الحكومى .[٣]

الشهادات المعادلة وتكافؤ الفرص التعليمية

تعتبر الشهادات المعادلة مظهرا آخر من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية التى ساهمت جماعات الضغط فى ظهورها وتعدد هذه الشهادات فى مصر ، وتقتصر الدراسة على عرض نماذج من هذه الشهادات، كمظهر من مظاهر اختراق النظام التعليم فى مصر وتنقسم هذه الشهادات إلى :

أ- شهادات يتم الحصول عليها من داخل مصر

لقد اقتصر الالتحاق بشهادة G.C.E على الفئات القادرة من الناحية المادية نظرا لاعتمادها على الدروس الخصوصية . كما استطاع الملتحقون بها اختصار سنوات الدراسة حيث لم تشترط هذه الشهادة فترة زمنية معينة ولذلك كان يمكن الحصول عليها فى خلال ستة اشهر فقط بعد أو قبل الشهادة الإعدادية وبذلك يمكن للطلاب الالتحاق بالجامعة وهم فى سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة فقط .[٤]
فى حين أن أقرانهم فى المرحلة الثانوية لا يمكنهم الالتحاق بالجامعة قبل مرور ثلاث سنوات ، والى جانب ذلك تميزت هذه الشهادة بقلة عدد المواد التى يدرسها الطلاب (حيث يشترط النجاح فى خمس مواد فقط) والمرونة التى تتسم بها حيث يسمح للطلاب اعادة أحد المواد التى رسب فيها أو تحسين مجموعها .[٥]
ويقابل ذلك كثرة مواد الثانوية العامة وصارم نظامها (فى ذلك الوقت الرسوب فى مادة يعنى اعادة السنة كاملة وعدم وجود تحسين فى المواد) وبالاضافة إلى ذلك تخصيص نسبة ٥% من الأماكن فى الجامعات وانعكس ذلك على نسبة الالتحاق بالجامعات حيث تشير الاحصائيات إلى ارتفاع نسبة الملتحقين بكليات القمة من خلال هذه الشهادة ففى العام الدراسى ١٩٨٩ / ١٩٩٠ بلغ عدد طلاب الشهادة ٣٠١٩ طالب ، التحق منهم ١٠٠٠ طالب بكلية الطب ، ١٦٠ طالب بكلية طب الأسنان ، ٢٣٠ طالب بكلية الصيدلة

---

[١] - مديحة السفطى ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ ،٧٣

[٢] - انظر سامية بغاغو ، سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص /على عبد ربه ، تكاليف التعليم فى سن الثانوية العامة وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الجامعى (مرجع سابق)

[٣] - حامد عمار ، دراسات فى التربية والثقافة ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ / تم الاشارة ذلك حلال الفصل السابق

[٤] - مأمون سلامة ، جريدة الوفد ،١٩٨٩/١١/١٢ ، ص٩

[٥] - عبد السلام نويرة ، الحراك الاجتماعى ، ص٢٧٢

٦٥٢ طالب بكلية الهندسة ، ٢٠٥ طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٣٨ طالب بكلية الاعلام .[١]

لقد كانت شهادة G.C.E شهادة ليست لها شرعية قانونية ومع ذلك فقد كان لها شرعية واقعية اكتسح الناجحون فيها كليات القمة الجامعية .[٢]

وبالرغم من الغاء هذه الشهادة الا انها ظلت فترة طويلة تمثل مظهرا من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية لصالح أبناء القادرين اقتصاديا ، ولقد تم استبدالها بشهادة G. C. S .E ، وبالرغم من وجود تعديلات كثيرة فى قانون هذه الشهادة عن الشهادة السابقة ، حيث يشترط النجاح فى ٧ مواد فى هذه الشهادة ، وان يحصل الطالب على تقدير Cعلى الأقل فى جميع المواد ، مع السماح بتقدير E أو C فى مادة واحدة كما يشترط مرور ثلاث سنوات على حصولهم على الإعدادية .[٣] الا انها مازالت تمثل مظهر من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية وذلك للمرونة التى تتميز بها نظام الامتحانات حيث يسمح للطالب أن يعيد أى مادة حصل فيها على تقدير منخفض بحيث يرفع من مجموعه الكلى اذا استطاع أن يحصل على تقدير أعلى فى نفس المادة فى امتحان لاحق مع اغفال التقدير المنخفض الذى حصل عليه ، كما أن شروط القبول بالجامعة يتطلب عددا أقل من المواد التى تدرس بهذه الشهادة (سبع مواد) بالمقارنة بعدد المواد التى تدرس فى الثانوية العامة المصرية . بالاضافة إلى ارتفاع نسبة ٥ % المحددة لهؤلاء الطلاب ، فلقد بلغت نسبة التحاق طلاب الشهادة الانجليزية بالجامعات المصرية فى العام الدراسى ١٩٩٧ / ١٩٩٨ (١١,٨ %) من نسبة الملتحقين بالجامعة ، بينما لا يتعدى عدد طلاب هذه الشهادة (٠,٣ %) من عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة .[٤] مما أتاح لهم فرص أكبر للالتحاق بالجامعة خاصة كليات القمة ، وتشير أحدى الدراسات إلى ارتفاع نسبة قبول طلاب الشهادة البريطانية لكليات الطب والهندسة (كليات القمة) حيث بلغت نسبة القبول ٩٦% من طلاب الشهادة البريطانية مقابل ٢٧% من طلاب المدارس الرسمية .[٥] ويدل ذلك على ان فرص الالتحاق بالجامعة بالنسبة للشهادة البريطانية تمثل حوالى أربعة أمثال فرص التعليم الحكومى ، ولا يرجع ذلك لارتفاع مجاميع هؤلاء الطلاب بل إلى ارتفاع نسبة ٥ % المحددة لهم مع قلة أعداد الطلاب المتقدمين ، فهؤلاء الطلاب عادة ما يقل مجموعهم عن الحد الأدنى للقبول بهذه الكليات .

ب - الشهادة الأمريكية

تتراوح مصروفات هذه المدارس بين ١٠ إلى ٢٠ألف دولار ، كان فيما سبق يتم الحصول على هذه الشهادة من الولايات المتحدة (سوف تستعرضها الدراسة) ونظرا لسهولة المواد والدرجات المرتفعة التى تمنحها لطلابها فقد تسابق أبناء الفئات

---

[١] - المجلس العلى للجامعات ، مركز بحوث وتطوير التعليم الجامعى ، ادارة الاحصاء ، أعداد الطلاب المقبولين بجامعات ح. م . ع عن طريق مكتب التنسيق ١٩٨٩ - ١٩٩٢

[٢] - حامد عمار ، قضايا الأزمة التربوية ، مرجع سابق ، ص ١٠١

[٣] - النشرة التشريعية ، العدد العاشر ، اكتوبر ١٩٨٩ ، ص ١٢٩٩ / تقدير D يعنى ٥٠ % ، تقدير Eيعنى ٤٥%

[٤] - احصائيات المجلس الأعلى للجامعات لطلاب الشهادات المعادلة عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨

[٥] - على عبد ربه ، تكاليف التعليم فى سن الثانوية العامة ، مرجع سابق ص ١٤

الغنية للالتحاق بها ، وعندما قرر المجلس الأعلى للجامعات وضع عدد من الضوابط لعلاج ظاهرة الشهادات المعادلة الأمريكية نظرا لاختلاف المناهج فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يختلف المنهج من مدرسة لأخرى ومنها أن تكون المدرسة المانحة للشهادة من احدى المدارس الحكومية أو الخاصة المعتمدة من أمريكا ، وان يكون الطالب قبل سفره تحت الاشراف العلمى للمكتب الثقافى المصرى بواشنطن تطبق عليه قواعد الاشراف العلمى مثل الحصول على اذن مسبق بمغادرة مقر الدراسة - ان يكون ولى أمر الطالب يعمل فى أمريكا طوال عام الدراسة .[١] وعند اغلاق هذه الأبواب الخلفية لدخول الجامعة والحصول على الثانوية العامة ، أسرع المستثمرون وأولياء الأمور إلى انشاء تلك المدارس التى تعطى الشهادة الأمريكية داخل حدود مصر وانتشرت هذه المدارس منذ عام ١٩٩٦ وأسرعت مدارس اللغات الاستثمارية لفتح فصول بها خاصة لمنح الشهادة الأمريكية والتى تتميز بسهولة المواد بالاضافة إلى عدم وجود امتحانات موحدة حيث يتم وضع الامتحانات وتصحيحها داخل المدرسة ، كما يتم تحديد المجموع النهائى من خلال - التواجد بالفصل - الالتزام بالزى - عمل الواجبات المنزلية - كراسات الفصل - كتابة الاختبار الاسبوعى ويتم توزيع الدرجات كالآتى : - الواجبات المنزلية ٢٠ % من الدرجات - الامتحان الاسبوعى ٢٠% - الامتحان الشهرى ٣٠% الانتظام والزى المدرسى ١٠% ، ويتم تقدير ذلك كله من خلال مدرس الفصل ثم تجمع هذه الدرجات لتحديد المجموع الكلى والنهائى فى السنة الثالث ويحصل معظم طلاب هذه الشهادة على مجموع لا يقل عن ٩٠ % ثم يتساوى هؤلاء الطلاب مع طلاب الثانوية العامة .

لقد أصبحت هذه المدارس علامة مميزة لفئات معينة فى المجتمع يتباهى أولياء الأمور بالحاق أبنائهم بها مما يمنحهم تميز طبقى كما انهم يضمنون دخول أبنائهم الجامعة الأمريكية والجامعات المصرية ، خاصة كليات القمة حيث يتم معادلة هذه الشهادة بالثانوية العامة ويسمح لهم بدخول الجامعات المصرية من خلال امتحان (S A T I) وهو امتحان يتم فى مادتين فقط وهما الرياضيات (بمستوى الصف الثالث الإعدادى) واللغة الانجليزية ويؤدى الطالب امتحان فى هاتين المادتين من خلال ورقة واحدة ويحتسب نجاحه بمجموع درجات المادتين أى انه من الممكن أن يؤدى نجاح الطالب فى مادة واحدة على اعتبار انه نجح فى المادة الأخرى أى أن النجاح فى مادة (S A T I) يقبل فى الجامعات المصرية بأقل من ٥٠ % (ويجب الاشارة إلى ان هذه الامتحانات تتسم بالسهولة) حيث تعتمد على مجموعة من الأسئلة الموضوعية يبلغ عددها ١٦٠٠ سؤال تقريبا ويعتبر الطالب ناجحا اذا تمكن من اجابة ٩٠٠ سؤال فقط منها .[٢]

وبذلك تتضح المساحة المتاحة لهؤلاء فى الحصول على مجاميع مرتفعة سواء كان من خلال نوعية الدراسة أو لسهولة الامتحان السابق الاشارة إليه مما يتيح لهؤلاء الطلاب الالتحاق بالجامعات المصرية أسوة بطلاب الثانوية العامة المصريين بل قد يتفوقون عليهم حيث ان النسبة المخصصة للشهادات المعادلة ٥% من الأماكن داخل

---

[١] - قرار المجلس الأعلى للجامعات ، الجلسة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩ / ٨ / ١٩٩٥

[٢] - نشرة خاصة لأحد المدارس التى تمنح الشهادة الأمريكية

الجامعة مع مراعاة قلة عدد الحاصلين على هذه الشهادات مما يسمح لجميع الحاصلين عليها بالدخول إلى كليات القمة وبمجموع ينخفض أحيانا عن الحد الأدنى للكلية .

الشهادات الأجنبية المعادلة خارج مصر :

لقد زادت فى الآونة الأخيرة أعداد طلاب الحاصلين على الشهادة الأجنبية المعادلة من خارج مصر وكثرة هذه الشهادات وتنوعت مثل الشهادة الروسية والشهادة المجرية ودبلوم الشهادة الأمريكية والمجرية والبلغارية وغيرها وتستعرض الدراسة نوعين من هذه الشهادات كنموذج للشهادات السابقة .

- الشهادة المجرية :

ويتم الحصول على هذه الشهادة من دولة المجر من أحدى المدارس الحكومية التى تعطى شهادة الثانوية العامة المجرية وهى مدرسة (Bizownyitvany) وهى مدرسة حكومية تقع فى إحدى المدن المجرية الصغيرة .[١]
ومدة الدراسة بها لا تتعدى تسعة أشهر وعادة ما يلجأ اليها الطلاب الذين فشلوا فى الحصول على شهادة (G.C.S.E) والذين رسبوا فى موادها أو الراسبون فى الصف الثانى الثانوى ، والمواد التى يتم تدريسها فى هذه الشهادة – اللغة الانجليزية والمجرية - وعدد المواد ست مواد دراسية ، كيمياء - فيزياء- رياضيات - اللغة الانجليزية - اللغة المجرية - تاريخ - أحياء -يمتحن الطالب فى مادتين هما الرياضيات واللغة الانجليزية شفويا وتحريريا بالاضافة الى اللغة المجرية ، أما باقى المواد فيتم الاختبار فيها شفويا ، كما يأخذ الطالب الحاصل على هذه الشهادة خمس عشرة درجة فوق المجموع فرق درجات ، ويتم توزيع الحاصلين على هذه الشهادة طبقا لنسبة ٥% المخصصة للشهادات المعادلة وعادة ما يفضل هؤلاء الطلاب الالتحاق بكلية الطب والهندسة .

- الشهادات الأمريكية :

وهى شهادة معادلة للثانوية العامة ، يت الحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يختص كل وكيل بمجموعة من الولايات ، ومدة الدراسة فيها لعلم واحد يلجأ اليها أيضا الفاشلون فى شهادة (G C S E) ذوو المستوى الضعيف ذهنيا المرتفع ماديا (ويجب الاشارة إلى أن هناك مدارس تدرس الوسيقى والتصوير والرسم وعند معادلتها بالثانوية العامة فى مصر يكون المجموع أكبر من ٩٠% مما يهيئ لهؤلاء الطلاب الالتحاق بأى كلية) .[٢]
كما ان هناك شهادات فى بعض الولايات لا تؤهل الحاصلين عليها للالتحاق بالجامعات الأمريكية أو الجامعة الأمريكية فى القاهرة الا بعد امتحان S . A . T ومع ذلك كانت الجامعات المصرية تفتح لهم أبوابها ليحتلوا مقاعد كليات القمة بفضل

---

[١] - حصلت الباحثة على هذه البيانات من خلال مقابلات شخصية مع بعض أولياء الأمور و طلاب هذه المدارس والاطلاع على الشهادة الخاصة بالمدرسة

[٢] - سيد على ، جريدة الأهرام ١٩٩٣/٩/٢ ن ص٣

المجاميع العالية التى تمنحها هذه المدارس .[١] دون الحاجة لهذا الامتحان ، ولذلك يلاحظ زيادة أعداد طلاب هذه الشهادات منذ عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ (وهو العام الذى تم فيه الغاء شهادة G.C.E) حيث زاد عدد الطلاب من ١٣٧ إلى ٢٤٢ عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ ، ثم إلى ٣٠٦ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ ، كما يلاحظ انخفاض النسبة فى عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ إلى ١٧٦ طالب .[٢] وهو العام الذى تم فيه تطبيق الضوابط التى وضعت لمعادلة هذه الشهادات .

وعندما اشتد الهجوم على هذه الشهادات ووضعت لها ضوابط محددة كما سبق الاشارة إلى ذلك أسرعت تلك الفئة المستفيدة إلى انشاء المدارس التى تمنح هذه الشهادات الأمريكية فى ظل تكافؤ الفرص التعليمية للجميع .

وكما سبق الاشارة إليه أن نسبة القبول داخل الجامعات المصرية تأتى دائما فى صالح الشهادات المعادلة بمعدلات عالية وغير عادلة على حساب فرص القبول لطلاب المدارس الحكومية الأمر الذى يؤكد على انعدام العدالة فى المساواة بفرص القبول بالتعليم الجامعى على أساس نوع التعليم ويرجع السبب المباشر فى عدم تكافؤ فرص القبول على أساس نوع التعليم إلى العامل الاقتصادى لتكاليف التعليم التى تنفقها الأسرة فى كل نوع .[٣]

مما يجعل المساواة ، ففى فرص القبول بالجامعات بصفة عامة وكليات القمة بصفة خاصة مرتبطة بالقدرة والمستوى الاقتصادى للمتعلم مما يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، حيث أن " احكام الاشراف على المنافذ الخلفية المتاحة للقادرين من الخطوات الهامة لتحقيق هذا المبدأ .[٤]

التحويل من الجامعات الأجنبية :-

مع التحول الذى طرأ على المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات وظهور تلك الفئات التى حققت حراكا اجتماعيا من خلال الآليات التى أوجدتها سياسة الانفتاح الاقتصادى ورغبة هذه الفئات فى التميز الاجتماعى لأبنائهم سعت هذه الفئات بالاسراع لالحاق أبنائهم بالجامعة الأمريكية التى كانت لا تخضع لاشراف الدولة ولم تكن تشترط مجموعا محددا للالتحاق بها مما جعلها تجتذب فئة من المصريين ممن أخفقوا فى الالتحاق بالجامعة المصرية .[٥]

ومع زيادة الاقبال على هذه الجامعة وخاصة بعد الاعتراف الرسمى بالشهادة التى تمنحها أدى ذلك إلى ارتفاع مستواها العلمى ، وتطوير المواد التى تدرس بها ، نتج عن ذلك توجه تلك الفئات إلى الحاق أبنائهم بالجامعات الأجنبية خارج البلاد وتركز التقديم على كليات الطب والهندسة ، ويقوم هؤلاء الطلاب بتحويل أوراقهم فى السنة الدراسية الثانية أو الأولى إلى الكليات المناظرة فى الجامعة المصرية ،ولقد تميز

---

[١] – رفعت فياض ، شهادات مضروبة ، الأهرام ١٩٩٥/٩/٢ ، ص١٠

[٢] – المجلس العلى للجامعات ، ادارة الاحصاء ، السنوات من ١٩٩١ : ١٩٩٨ ، بيان مقارن بالتوزيع النسبى للمقبولين بالجامعات عن طريق مكتب التنسيق من الحاصلين على الشهادات المعادلة

[٣] – على عبد ربه ، مرجع سابق ، ص ١٥

[٤] – وليم عبيد ، ديموقراطية التعليم ، مجلة مصر واليونسكو ، الشعبة القومية لليونسكو ، القاهرة ، يولو – ديسمبر ١٩٨٧ ، ص٢٣

[٥] – مديحة الصفتى ، سياسة التعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٣ ,٩٧

نظام التحويل بالمرونة الشديدة ، وفى ذلك تشير الدراسة التى قدمت عن معادلة الشهادات العلمية فى المجلس الأعلى للجامعات " فيما يتعلق باعتبار بعض الدرجات العلمية مؤهلة للالتحاق بالجامعات ، قد يحدث أحيانا ألا يكون هناك اقتناع كامل فى لجنة المعادلات بأن احدى الدرجات العلمية المعادلة لنظيرتها فى الجامعات المصرية وفى نفس الوقت ، ترى أن الدراسات التى قام بها الطالب فى مجموعها يمكن أن تؤهله للدرجة التالية ، فيصدر قرار باعتبار أن هذه الدرجة تؤهله للقيد فى الدرجة العلمية الأعلى ، وبذلك يصبح القرار مساويا تماما فى اثره لقرار اعتبار الدرجة معادلة " .[١] كما تمت هذه التحويلات " خروجا على القواعد حيث لم يحصل هؤلاء الطلاب على الحد الأدنى فى مجموع الدرجات اللازمة للقبول بهذه الكليات حيث تراوحت مجاميعهم بين ٥٠ - ٦٠ % ولقد تفاقمت هذه الظاهرة مع نهاية الثمانينات حيث بلغ عدد المتسللين للجامعات دون وجه حق أكثر من عشرة آلاف طالب ينتمى جميعهم لأسر ميسورة " .[٢] تمكن أبناؤها من دخول كليات القمة ، و كان هناك كثير من الأصوات التى تنادى بالحد من هذه الظاهرة لخطورتها على المستوى العلمى للطلاب واهدارها لمبدأ تكافؤ الفرص ، ومع ذلك ظلت هذه التحويلات حتى أخذت أعداد هؤلاء الطلاب فى الازدياد بشكل كبير، نتيجة لاتساع دائرة هذه الفئات التى تملك القدرة الاقتصادية ، وبدأت تظهر فى الآفق بوادر انشاء الجامعات الخاصة بعد ان انتشرت المعاهد الخاصة، صدو القرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم الجامعات انه" لا يجوز تحويل ونقل قيد الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات، الا اذا كان الطالب حاصلا على الحد الأدنى فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها للقبول بالكليات المعنية التى يرغب فى التحويل اليها".[٣]

ولقد صدر هذا القرار بعد ان تخرج الآلاف من الأطباء والمهندسين وباقى التخصصات الأخرى، والذين وصلوا بفضل امكانياتهم المادية إلى مناصب مرموقة فى المجتمع بشكل قد لا يتناسب مع قدراتهم العقلية .

الجامعات الأجنبية

سبقت الاشارة فى الفصل السابق إلى كيفية ظهور هذه الجامعات وتعد هذه الجامعات خرقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فهى تقبل الطلاب الراسبين فى الثانوية العامة و(GC S E) أو الأمريكية وبذلك يستطيع الطلاب الراسبون بما يملكون من أموال الدخول إلى الجامعة والحصول على شهادات عليا بينما يحرم طلاب الثانوية العامة الناجحون والحاصلون على مجاميع منخفضة إلى حد ما من الالتحاق بأى جامعة نظرا لعدم وفرة امكانياتهم المادية هذا بالاضافة إلى ان هذه المنشأة لا تقدم تعليما

---

[١] - المجلس الأعلى للجامعات ، دراسة عن معادلة الشهادات العلمية فى المجلس الأعلى للجامعات ، سكرتارية الجلسات ، ساير ١٩٧٥ ، ص ٢٩

[٢] - عبد السلام نويرة ، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر ع ، مرجع سابق ، ص ٢٩١

[٣] - قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، جامعة القاهرة ١٩٩٦

حقيقيا وانما مجرد دراسات حرة تتم بالمراسلة عن بعد ولا ترقى إلى مستوى البرامج أو المناهج الدراسية التى تدرس بالجامعة . [١]
هذا بالاضافة إلى عدم جدية الامتحانات وسهولتها وعدم الاستعانة بأساتذة جامعيين على مستوى مرتفع فى مجال التخصص . [٢]
ولقد أسرعت الجامعات بتعديل نظام الدراسة بها بعد قرار الاغلاق وتم تعيين أساتذة جامعيين على مستوى عالى الا أن قرار الاغلاق كان حاسما وان كان تأخر بحيث سمح لـ ست فعات بالتخرج من هذه الجامعة بالرغم من عدم أحقيتهم فى الحصول على هذه الشهادات فهم لا يملكون الا القدرة المادية فقط .

رابعا : التعليم العالى الخاص وتكافؤ الفرص التعليمية

أشارت الدراسة فى الفصل السابق إلى الزيادة السريعة فى المعاهد الخاصة نظام أربع سنوات ، حيث تمنح هذه المعاهد درجات معادلة لدرجتى البكالوريوس والليسانس بنظيرتها بالجامعات المصرية دون الالتزام بحد أدنى للمجموع فى درجات الثانوية العامة .
من هذه المعاهد ــ على سبيل المثال ــ المعهد العالى للهندسة المعمارية ، وتكنولوجيا ادارة الأعمال ، يمنح خريجو المعهد من شعبة الهندسة المعمارية درجة بكالوريوس الهندسة ، كما يسمح له الانضمام إلى نقابة المهندسين ، كما يمنح درجة البكالوريوس المعادلة لدرجة البكالوريوس بكليات التجارة والأقسام المناظرة . [٣] يقبل المعهد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة ودبلوم التجارة ودبلوم الصنايع بحد ادنى ٥٥ % ، بينما كان الحد الأدنى فى مكتب التنسيق بالنسبة لكلية الهندسة ٨٨,٥ % ، وبالنسبة لكلية التجارة ٨٠ % .
ويعتبر هذا المعهد نموذجا للمعاهد العليا التى انتشرت فى مصر مؤخرا مثل المعاهد العليا للسياحة والفنادق ، و معهد الألسن للغات ، ومعاهد اللغات المختلفة ، ويلاحظ من ذلك تركيز هذه المعاهد على نوعيات معينة من الشهادات .

الجامعات الخاصة

وباغلاق الباب الخلفى للالتحاق بالجامعات المصرية (خاصة كليات القمة) طلبا لتميز الفئات ذات القدرة المادية ، كان لابد من فتح باب آخر لاستمرار هذا التميز وهو ما تمثل فى الجامعات الخاصة ، فمن الملاحظ ان صدور القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بانشاء الجامعة الأهلية فى العام التالى مباشرة للقرار ٣٥٤ الخاص بتقييد التحويل من الجامعات الأجنبية الذى صدر عام ١٩٩١ وقد صدر هذا القرار استنادا على وجود قانون للتعليم الخاص فى الدستور وبانشاء التعليم الخاص فى مرحلة ما قبل التعليم الجامعى وهنا يجب الاشارة إلى ان وجود عدم التكافؤ فى الفرص فى التعليم الجامعى أخطر وابعد أثرا منه فى التعليم قبل الجامعى حيث تعتبر

---

[١] – محمد شهاب ، الأهرام ، ١٩٩٧/١١/٤ ، ص١٣

[٢] – مقابلة شخصية للباحثة مع أحد طلاب هذه الجامعة

[٣] – النشرة الخاصة بالمعهد عام ١٩٩٩ – موافقة المجلس الأعلى للجامعات ، القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٦

الجامعة هى المؤسسة العلمية والأكاديمية التى تمد المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية بالكوادر البشرية فى كافة التخصصات . [١]
ولهذا فان الجامعة ترتبط ارتباطا مباشرا بمخرجات التعليم وما يرتبط به من تحديد مكانة المواطن فى المجتمع وأثر ذلك على تكافؤ الفرص فى الحصول على العمل المناسب وفرص الحياة بصفة هامة للعصر الحالى حيث ان آلية طبيعة العصر قد فرضت نفسها على التعليم الجامعى بحيث أصبح المجال الحقيقى لاعداد المواطن فى عصر العلم والتكنولوجيا . [٢]
وبذلك يصبح انشاء جامعات خاصة يؤدى بالضرورة إلى منافسة خريجى الجامعات الخاصة لخريجى الجامعات الرسمية وذلك عن طريق أن تأتى الجامعات الخاصة بتخريج ما تقبل عليه سوق العمالة ، هذا من جانب ومن جانب أخر إلى نفوذ آبائهم الأغنياء بالاضافة إلى عمل معظم هؤلاء الخريجين فى مؤسسات آبائهم الخاصة . [٣]
وبذلك يقدم التعليم العالى الخاص للخريجين خطوطا أو مستوى أفضل فى سوق العمل " ويشكل التعليم هنا آلية هامة من آليات الاصطفاف الاجتماعى المزدوج وهو التحديد الجامد و الصارم نسبيا للمواقع الاجتماعية " . [٤]

وتعرض الدراسة أهم مظاهر عدم تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى الخاص .

اذا كان تكافؤ الفرص يعنى اتخاذ القدرات العقلية والشخصية كحد فاصل لاتاحة التعليم العالى للفرد فأصبح النظام المتبع حاليا فى القبول للالتحاق بالجامعات يعتمد على المفاضلة بين المتقدمين لهذا النوع من التعليم وفقا لمعيار التفوق العلمى واعتمادا على المجموع الكلى الذى يحصل عليه الطالب فى الثانوية العامة أو بالرغم مما يقال عن نظام الامتحانات وانه لا يمثل مقياسا صادقا نظرا لاختلاف الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ الا اننا ارتضينا هذه الاختبارات كوسيلة للانتقال من صف دراسى إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى وارتضينا مكتب التنسيق ليقوم بمهمة توزيع الطلاب وان كان كلا من الاختبارات ومكتب التنسيق ليسا هما الوسيلة المثلى . [٥] فلقد أصبحا هما الفيصل فى تحقيق قدر من مبدأ تحقيق الفرص فى الالتحاق بالتعليم الجامعى تأتى الجامعة الخاصة لتقضى على هذا القدر الضئيل الذى يسمح بتكافؤ الفرص للالتحاق بالجامعة حيث ان الجامعة الخاصة تؤدى إلى التفرقة بين طالبين حاصلين على نفس المجموع من الدرجات فى امتحان الثانوية العامة لمجرد أن أحدهما يتمتع

---

[١] – عبد الله محمد ، سيسيولوجية التعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص ١٧٤

[٢] – محمد حافظ غانم ، مقدمة كتاب دور الجامعات فى عالم متغير تأليف ستيفن كيرتز ، ترجمة عبد العزيز سليمان وآخرون ، القاهرة ، نهضة مصر للنشر ن ١٩٧٥

[٣] – تودرى مرقص ، موقف الرأى العام من انشاء جامعة خاصة فى مصر ، المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية ، جامعة المنصورة ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص٤٣

[٤] – محمد عبد الشفيع عيسى ، التكيف الهيكلى والنظام التعليمى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الخامس ، ع ٢ ، ١٩٧٧، ص ص ٩٩ , ١٠٧

[٥] – شبل بدران ، تديمقراطية التعليم والثقافة ، التربية المعاصرة ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص٢٨

بقدرة مالية تتفوق على قدرة الطالب الآخر لأنها تقدم نوعا من التعليم لا يستطيع الالتحاق به الا أصحاب الدخول المرتفعة .[١]
وبذلك يمتلك أصحاب الدخول الأعلى فرصة اضافية للتعليم العالى مع انخفاض مستواهم التحصيلى ولقد وضح ذلك فى " عدم تحديد حد أدنى للمجموع الذى يحصل علية الطالب فى الثانوية العامة كشرط للالتحاق بالجامعة الخاصة اثناء مناقشة المشروع " .[٢] حيث يعوق هذا الشرط الكثيرين من الطلاب المتميزين اقتصاديا عندما يفشلون فى الحصول على هذه النسبة وهذا ما يخشاه المستثمرون الذين يعتمدون على ما يدفعه هؤلاء الطلاب الأثرياء فى تمويل الجامعة .وما يؤثر ذلك على التزام هذه الجامعات بالمستوى العلمى الجيد للطلاب فى مقابل ذلك يوجد هناك التزام من الدولة بالاعتراف بالشهادات والدبلومات التى تمنحها هذه الجامعات لخريجيها ومعادلتها بالشهادات التى تمنحها الجامعات للحكومة .[٣]

وبالرغم من عدم وجود تكافؤ فى الالتحاق بالجامعات الخاصة والجامعات الحكومية ، فالأولى لا تشترط المجموع والثانية تشترط المجموع ، يوجد مساواة فى مخرجات الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة وهذا يتعارض مع تحقيق ديموقراطية التعليم والعدالة الاجتماعية . لقد اقترح البعض انه يمكن تحقيق تكافؤ الفرص فى الجامعات الخاصة ، وذلك عن طريق اتاحة نظام جديد يتولاه بعض الميسورين فى مصر ويقوم بالصرف منه على أبناء غير القادرين الذين يمكنهم وضع نظام خاص يكفل لهم حق دخول هذه الجامعات الخاصة أسوة بأبناء القادرين!.[٤]

لقد كان من مبررات انشاء جامعة خاصة أنها جامعة تواجه السلبيات التى تعانى منها الجامعات المصرية بتوفير تخصصات علمية غير موجودة .[٥]

وبذلك يشترط على هذه الجامعات الا تنشئ كليات متناظرة للكليات القائمة .[٦]

وعند مناقشة قانون الجامعات الخاصة رفض أغلبية أعضاء مجلس الشعب إضافة عبارة التخصصات العلمية غير النمطية إلى مشروع القانون .[٧]
وهذا يعنى تكرار تخصصات موجودة بالكليات القائمة حاليا ويتبع الجامعات الحكومية ولقد وضح ذلك مؤخرا بإستعراض الجامعات الخاصة التى أنشئت وهى (جامعة ٦أكتوبر ، وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا - جامعة مصر الدولية) ويلاحظ ان جامعة واحدة من تلك الجامعات هى التى يحمل عنوانها تخصصات تعتمد على العلوم والتكنولوجيا أما بالنسبة للجامعات الأخرى فيغلب عليها التخصصات النظرية والنمطية ، فعلى سبيل المثال جامعة

---

[١] – تودرى مرقص ، مرجع سابق ن ص ٤٤

[٢] – مجلس الشعب ، مضبطة الجلسة السادسة ١٠٦ ، ١٨يوليو ١٩٩٢ ، ص٣٧

[٣] – مجلس السعب ، مضبطة رقم ١٠٧ ، ٩ يوليو ١٩٩٢ ، ص٣٥

[٤] – المرجع السابق ، ص٣٧

[٥] – تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعى الثانى ، ١٩٧٩ ، ص٣٢

[٦] – مجلس الشعب ، مضبطة ١٠٦ ، ٢٨ يوليو ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص٣١

[٧] – مضبطة الجلسة ١٠٧ ، ١٩يوليو ١٩٩٢، ص ١٩

٦أكتوبر والتى صرح رئيسها فى تاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٦ "بأن الدراسة قد بدأت فى ١٣ كلية بجامعة ٦ أكتوبر ,هذه الكليات هى : كلية الطب والجراحة - الصيدلة - العلاج الطبيعى - النظم والمعلومات - كلية الاقتصاد والادارة - اللغات والترجمة - الإعلام وفنون الاتصال " .[١]

ويلاحظ وجود نظائر فى الجامعات الحكومية لمعظم هذه الكليات ، كما ان إنشاء كلية طب خاصة قد أثار العديد من المشكلات حيث تعارض إنشاء هذه الكليات مع الدعوة السائدة من ضرورة خفض نسبة خريجى كليات الطب نظرا لارتفاع أعدادهم وعدم توافر فرص عمل ، حيث طالب وزير الصحة بعدم إنشاء كليات طب جديدة وذلك منذ فترة طويلة .[٢]وحتى الان مازال وزير الصحة يطالب بالحد من انشاء كليات طب جديدة .[٣]

ولقد احتجت نقابة الأطباء على إنشاء هذه الكليات للأسباب سالفة الذكر ورفضت الاعتراف بخريجى هذه الكليات ، كما رفضت انضمامهم إلى النقابة مما ترتب علية وصول هذه القضية إلى المحاكم .[٤]حيث أصدرت المحكمة الإدارية العليا مؤخرا قرارا برفض وقف الدراسة بكليات الطب والصيدلة بالجامعات الخاصة واستمرار الدراسة بها .[٥]وبذلك فشلت نقابة الأطباء والصيادلة كجماعات مصالح للوقوف فى وجه جماعات الضغط المستفيدة من انشاء هذه الكليات .

وهذا يعنى أن معظم التخصصات التى أنشأتها الجامعات الخاصة لا تعبر عن حاجة المجتمع فى تخصصات علمية لخدمة مشروعات التنمية،وانما تدل على ان الجامعة الخاصة لم تفتح من أجل إنشاء تخصصات نادرة وغير نمطية ، "وانما من أجل استكمال تحقيق الوجاهة الاجتماعية للفئات المسيطرة والهدف هنا هو الحصول على درجات جامعية مرموقة لأبناء فئات اقتصادية واجتماعية حرمها مكتب التنسيق المحايد من الالتحاق بهذه الكليات المرموقة .[٦] هذا من جانب ، ومن جانب أخر إلى الدافع الاستثمارى ، فان انشاء تخصصات مثل الاعلام والاقتصاد والطب - واللغات هى تخصصات ذات بريق خاص ، حيث تمثل كليات القمة فى التعليم الحكومى مما يضمن لها جذب تلك الفئات السابقة ، ونتيجة تلك الواجهة الرأسمالية أيضا فى اتجاة معظم أصحاب المدارس الخاصة إلى افتتاح معاهد وكليات خاصة (يملك اثنان من الجامعات الخاصة أصحاب مدارس خاصة) وأصبحت اعلانات المدارس كالأتى (ترقبوا .. مفاجأة مدارس ... كلية ... الأمريكية - جامعة ... الدولية على مساحة ١٠٠٠٠٠ متر مربع رأس مال ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنية) .[٧]

---

[١] - جريدة الأحبار ، ٢٩ /١٠ / ١٩٩٦ ، ص٨

[٢] - جريدة الأهرام ، ٢٤ / ٥ / ١٩٨٣ ، ص٥

[٣] - جريدة الاهرام ، ٢٦/ ٢ / ١٩٩٧ ، ١٣

[٤] - الأهرام ، ٦ /٩ /١٩٩٧ ، القضية مارالت تنظر حتى كتابة الرسالة

[٥] - جريدة الاهرام ، ٤ / ١ / ١٩٩٩ ، ص١

[٦] - حسان محمد حسان ، رأى فى الجامعة الاهلية ، مجلة التربية المعاصرة ،المجلد الثانى ، العدد الخامس يوليو ١٩٨٦ ، ص ص ٤٢١ ، ٤٢٢

[٧] - جريدة الأهرام ، ٢٨ / ٦ / ١٩٩٨ ، ص٣٧ (صفحة الاعلانات)

وتدل مثل هذه الاعلانات التى تنشر حاليا فى الجرائد إلى الشكل الاستثمارى للعملية التعليمية ، بالاضافة إلى ان معظم أبناء الطبقات القادرة سوف يكون لديهم ضمان بنوعية التعليم التى سوف يلتحقون بها بصرف النظر عن امكانياتهم العلمية وقدراتهم العقلية،حيث يلتحق التلاميذ بمبنى تعليمى واحد من رياض الأطفال حتى الجامعة دون الالتزام بأى قواعد أو شروط للالتحاق باى مرحلة من المراحل،وقد يؤدى هذا النظام بالطلاب إلى عدم بذل أى مجهود ذهنى حتى أولئك الذين يمتلكون مستويات ذكاء مرتفعة،حيث يتواجد لديهم اتجاة سلبى نظرا لضمان فرصة تعليمية مميزة نتيجة لقدراتهم المالية ، ويضاف إلى ذلك ان بعض أولياء أمور هؤلاء الطلاب يملكون نفوذا سياسيا قويا يمكنهم من تأهيل أبنائهم بعد تخرجهم من الجامعات الخاصة لتولى المناصب القيادية والعملية .

وعلى العكس من ذلك يوجد أبناء الأسر غير القادرة يخضعون إلى شروط الالتحاق التى تحددها الوزارة وقواعد الانتقال من مرحلة إلى مرحلة،مما يحتاج إلى بذل مجهود فى العملية التعليمية للحصول على المجاميع المرتفعة التى تؤهلهم للالتحاق بالمرحلة الثانوية،ثم بالتعليم الجامعى نظرا لامكانياتهم الاقتصادية،التى"تتمثل فى عجز الأفراد عن الحصول على الخدمة التعليمية ذات التكلفة الباهظة وبذلك يصبح أصحاب الثروات المالية والنفوذ الاقتصادى هم القادرين دون غيرهم على الاستثمار من التعليم والتمكن من صعود درجات السلم التعليمى". [١]

ان هذا الوضع التعليمى يدل على " انه كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية للفرد زادت فرصته فى تحقيق مؤهلات تعليمية عليا،وبذلك فان الطبقة الاجتماعية تحد من تكافؤ الفرص المتكافئة فى التعليم " . [٢]

وهذا الوضع يؤكد " العودة إلى المجتمع الطبقى وفيه من يملك المال يملك السلطة ليحمى بها ما يملك ويحصل على مزيد من المال والسلطة أما من لا يملك فيبقى كما هو،وهنا يصبح التعليم أداة للمحافظة على المصفوفة الاجتماعية بشكل يخدم مصالح الطبقة العليا " . [٣] كما أشار تقرير المجالس المتخصصة "إلى انه لا يمكن الاستناد إلى وجود تفاوت فى استفادة الأفراد من بعض الخدمات التى تقدمها الدولة والقطاع الخاص ، نتيجة لتفاوت قدراتهم المالية ، لايجاد مثل هذا التفاوت فى مجال التعليم الجامعى ،لان وجود درجات متعددة فى وسائل الموصلات او وجود مستشفيات خاصة تقدم العلاج باجر أو توفر مدارس خاصة ، هو استفادة من أوضاع طبقية موجودة بالفعل، وليس له أثار بعيدة المدى الطويل فى حين أن خلق هذا التفاوت فى مجال التعليم الجامعى سيؤدى إلى تثبيت استمرار الأوضاع الطبقية الموجودة فى المجتمع" . [٤] ويرجع ذلك كما سبق الاشارة إلى ارتباط مستويات الأفراد فى الوظائف الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمخرجات الجامعة ولذلك " يصبح انشاء الجامعات الخاصة الغاء شبة تام لتحقيق مبدأ ديموقراطية التعليم التى تتيح فرصا متكافئة أمام أبناء المجتمع للالتحاق بالتعليم العالى بشكل يحقق

---

[١] – مبر المرسى سرحان ، اجتماعيات التربية ، ط٢، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ ، ص٢٦٠

[٢] – سيد عبد مرسى ، التعليم والفرص المتكافئة ، مرجع سابق ، ص ٣٧

[٣] – سليمان نسيم وعوض توفيق ، تكافؤ الفرص التعليمية فى السياسة التعليمية فى مصر ، مرجع سابق ن ص٧٨

[٤] – المجالس المتخصصة ، ١٩٨٩ ، ص٥٥

لهم العدالة الاجتماعية لأن هذه الجامعات تقسم أبناء المجتمع إلى طلاب أبناء القـادرين وطلاب فقراء غير قادرين". [١]

وهكذا يصبح المجتمع المصرى يتسم بوجود شرائح مختلفة منتشرة فى نسيجه كل منـها يتلقى تعليما خاصا به. [٢]

ومهما قيل عن مبررات لانشاء جامعة خاصة وامتدادا للتعليم الخاص وبالرغم ممـا قـد تحققه هذه الجامعات من بعض الفوائد للنظام التعليم المصرى فانها سوف تظل مظـهرا من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية ، بالاضافة إلى أشكال التعليم الخاص المختلفة " لأنه ليست هناك صيغة مثلى تسمح لان يتعايش التعليم الخاص والتعليم الرسـمى دون اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية " . [٣]

---

[١] – حمال الدين مرسى ، من الحرم الجامعى ، ه.ع .للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٦

[٢] – ابراهيم عباس الزهرى ، التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين(مرجع سابق)، ص ١٧

[٣] – عبد القادر ابراهيم تركى ، تكافؤ الفرص التعليمية فى الديموقراطية والتعليم ، مؤتمر رابطة التربية الحديثة ، ١٩٨٤ ، ص١٤٤

الخلاصـــــة

مما سبق يتضح أن تلك الأشكال إلى أوجدتها جماعات الضغط قـــد أدت إلـــى الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، فالنوعية الجيدة والتعليم الممـــيز الـــذى تقدمـــه المدارس الخاصة للغات يقابله ترد فى العملية التعليمية فى المـــدارس الحكوميـــة ممـــا يتنافى مع مبدا تكافؤ الفرص التعليمية فى تقديم مستويات تعليمية متقاربة لجميع التلاميذ ، مما أثر بعد ذلك على عدم تكافؤ الفرص فى الالتحاق بالجامعـــات حيـــث أظـــهرت الدراسات تفوق طلاب مدارس اللغات فى الالتحاق بالجامعات بنســـبة تفـــوق طـــلاب المدارس الحكومية .

وتعتبر الشهادات المعادلة سواء كانت داخل مصر والمتمثلة فى شهادات G.C.E أو G.C.S.E أو الدبلوم الأمريكى وغيرها مظهرا آخر من مظاهر عدم تكافؤ الفـــرص التعليمية من حيث اختلاف المواد التى يتم تدريسها للطلاب ، ومرونة النظام التعليمـــى التابعة له فى مقابل صرامة النظام التعليمى فى الثانوية العامة المصرية ، بالاضافة إلى ذلك لا يخضع هؤلاء الطلاب إلى التنسيق مع طلاب الثانوية العامة حيث حددت لـــهم نسبة ٥ % من الأماكن المتاحة فى الجامعة مما أدى إلى زيادة نســـبة المقبوليـــن فـــى الجامعة (خاصة كليات القمة) من طلاب الشهادات المعادلة ، وينطبق ذلك على طلاب الشهادات المعادلة خارج مصر ، وان كان هناك عبئ أكبر على أوليـــاء الأمـــور فـــى التكلفة المادية لهذه الشهادات .

لقد أدى وجود جماعات الضغط فى مجال التعليم العالى الخاص إلـــى مظـــاهر كثيرة أدت إلى اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ومن ذلك ظهور الجامعات الأجنبيـــة داخل مصر والتى كانت تقبل الراسبين فى الثانوية العامة ، وشـــهادة G.C.S.E وتـــم انشاؤها بدون ترخيص من وزارة التعليم العالى والتى صدر قرار باغلاقـــها تمامـــا ، واستمرت احدى هذه الجامعات تعمل تحت شعار (عدم ضياع مستقبل الطلاب الذيـــن التحقوا بها) ، وما زالت تعمل حتى كتابة هذه الرسالة ، بل تقبل طلاب جدد ، بـــالرغم من اشتراط وزير التعليم العالى عدم قبول طلاب جدد بها ، مما اضطر الوزير مؤخـــرا إلى ابلاغ النائب العام ضد هذه الجامعة لمخالفتها لقرار الاغلاق فى ٤ يوليو ١٩٩٩ .[١]

الجامعات الخاصة التى تعتبر أحد مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليميـــة نظـــرا لاعتماد طلابها على القدرة المالية لأولياء أمورهم أكثر من اعتمادهم على القدرة العلمية والعقلية ، وبالرغم مما قد تحققه هذه الجامعات من رفع بعض الأعبـــاء عـــن التعليـــم الحكومى ، الا أنها سوف تظل مظهرا من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية .

---

[١] – جريدة الأهرام ٤ / ٧ / ١٩٩٩